له والثاني انه يترك له ابن عبد السلام واكثر الروياني
فيما رايته انه يترك ماله والتفصيل بين السيد واكثر
هو مذهب سحنون اهـ والذي في المختصر ان جميع ما
سقط عنه القتل يترك له كفاية فقط وحكم المرأة
اذا تزوجت حكم الرجل فيما ذكر على المشهور واختلف في
مرجع الضمير من قوله الا ان يقاتلوا فقيل يعاد على
جميع ما تقدم من النساء والصبيان والرهبان والاجراء
وقيل يعاد على الرهبان وما بعده واستدرب
لسلك منه من التكرار في قوله وكذا المرأة تقتل اذا قا
ظاهره كان ذلك في حال القتال او بعده وقيد ع
بقوله يعني حال القتال واما اذا برد القتال فلا تقتل
وبهذا افتى اذا قاتلت بالسلاح واما اذا قاتلت بالحجا
وغير ذلك فلا تقتل ويجوز امان ادنى المسلمين وهو
الحسن الذي اذا اغاب لا ينتظر واذا احصر لا يشاور
على بقيتهم فامان الشريف اولى بالجواز وبهذا في
قوم مخصوصين واما اهل ناحية او بلد فلا يعقدها
الامان الا السلطان فان عقده غيره نقضه ان رأى
تنبيه قال في الجواهر وشرط الامان ان لا يكون
على المسلمين ضرر قلوا من جاسوس او طليعة او من

فيه

فيه مضرة لم ينعقد وينعقد الامان بصريح اللفظ
وبالكتابة والاشارة المفهمة وكذلك المرأة يجوز امانها
والصبي منها يجوز امانه اذا عقل الامان اي علم
ان تعقل الامان حرام يعاقب عليه ولو قاتله واجب
ثبات عليه وقيل اذا اجاز ذلك اي امان الصبي
الامام جاز وان لم يجزه لم يجز ثم شرع يتكلم على
الاموال الماخوذة من العدو وهو شيآن في الرباع
وغنيمة واليه اشار بقوله وما غنم المسلمون من العدو
بايجاف اي نقب وخيلات في الحرب فليأخذ الامام
خمسه يقسمه ان شاء في بيت المال او يصرفه في مصالح
المسلمين وان شاء قسمه من شر اسلاح وغيره مما
يراه مصلحة للمسلمين وان شاء قسمه فيد فعله ال
النبي صلى الله عليه وسلم ولغيرهم او يجعل بعضه
فيهم وبقيته في غيرهم وبهذا اذا كان الذي عنوه
غير مرضي من كراع وقائق وعبيد ومال وخيطة واما
الارض فلا تخمس ولا تقسم على المشهور بل توقف ويصرف
خراجها في مصالح المسلمين وبعد ان يأخذ الامام
خمسه يقسم الاربعة اخماس الباقية بين اهل الجيش
المجاهدين بشروطها وقسمهم ذلك اي ما غنمه

Copyright © King Saud University